

دور المنظمات الدولية والإقليمية في مواجهة ظاهرة التغيرات المناخية

The role of international and regional organizations in confronting the phenomenon of climate changeمعيني فتحي¹¹ جامعة الشهيد الشيخ العري التبسي، fathi.maifi@niv-tebessa.dz

تاريخ الاستلام: 2024/03/07

تاريخ القبول: 2024/09/16

تاريخ النشر: 2024/10/15

ملخص:

تعتبر ظاهرة التغيرات المناخية إحدى أعقد المشاكل البيئية في عالم اليوم، وذلك لما لها من أبعاد بيئية واقتصادية وصحية واجتماعية وحتى أمنية، حيث أن هذه الظاهرة قد أضحت محل انشغال المجتمع الدولي نظراً للتحديات الكثيرة التي تهدد حياة الإنسان والكائنات الحية الأخرى، وهي التحديات التي فرضتها الظاهرة نتيجة المخاطر الكبيرة الناتجة عنها، الأمر الذي أجبر مختلف مكونات المجتمع الدولي على قيادة الجهود الدولية لاتخاذ مواقف أكثر إيجابية للحد من تلك الأخطار، حيث عملت مختلف المنظمات الدولية والإقليمية على مواجهة تلك ظاهرة التغير المناخي من خلال المساهمات الفعالة ورعايتها لمؤتمرات دولية قصد إبرام اتفاقيات دولية تحد من الآثار السلبية للتدهور المناخي، وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة، حيث قادت تلك الجهود إلى توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عام 1992، تلاها بروتوكول كيوتو لعام 1997، ثم اتفاقية باريس للمناخ عام 2015.

كلمات مفتاحية: التغيرات المناخية، المجتمع الدولي، المنظمات الدولية، المنظمات الإقليمية، الأمن البيئي.

Abstract:

The phenomenon of climate change is considered one of the most complex environmental problems in the world today, due to its environmental, economic, health, social and even security dimensions. This phenomenon has become a matter of concern to the international community due to the many challenges that threaten human life and other living organisms, which are the challenges imposed by the phenomenon. As a result of the great risks resulting from it, which forced

the various components of the international community to lead international efforts to take more positive positions to reduce these dangers, as various international and regional organizations worked to confront this phenomenon of climate change through effective contributions and sponsorship of international conferences with the aim of concluding international agreements that limit From the negative effects of climate deterioration, and reducing its harmful effects to the least possible degree, as these efforts led to the signing of the United Nations Framework Convention on Climate Change in 1992, followed by the Kyoto Protocol of 1997, and then the Paris Climate Agreement in 2015.

Keywords: Climate changes, the international community, international organizations, regional organizations, Environmental security.

المؤلف المرسل: معيني فتحي، fathi.maifi@niv-tebessa.dz

مقدمة:

تعدّ ظاهرة التغير المناخي إحدى أعقد المشاكل البيئية في هذا العصر نظراً للأضرار الناجمة عنها، والتي أسهم الانسان بقصد أو بغير قصد في تزايد الأخطار الناتجة عنها، فالتطور العلمي في شتى المجالات وخصوصا في مجالات الصناعة والاتصالات وموارد الطاقة، وإن كان أصاب الكثير من النجاح والتقدم والرفي وما صاحبه من رخاء مادي؛ إلا أنه ألحق أضرارا جسيمة بالبيئة بدءا بالتأثير المباشر على صحة الإنسان نفسه، إذ أدت كثرة انبعاثات الغازات السامة والنفايات من المصانع واحتباس الحرارة إلى ضرر كبير على المناخ، وقد أدى الإسراف في استخدام المبيدات الحشرية وازدياد المخلفات الناتجة عن استهلاك البترول ومشتقاته إلى زيادة حجم الغازات المسببة للاحتباس الحراري، ومع مرور الوقت أخذت تلك المخاطر بالارتفاع على نحو يهدد الحياة الإنسانية إضافة إلى حياة الكائنات الأخرى.

ومن هنا بدأت الجهود الدولية في اتخاذ مواقف أكثر إيجابية لتدارك تلك الأخطار، من خلال المساهمات الفعالة للمنظمات الدولية والإقليمية ورعايتها لمؤتمرات دولية قصد إبرام اتفاقيات دولية تحد من الآثار السلبية للتدهور المناخي، وتخفيف آثاره الضارة إلى أقل درجة ممكنة. وقد لعبت العديد من الاستراتيجيات الدولية دورا بارزا ومهما في معالجة المشكلات البيئية من خلال تكثيف جهود الدول في مجال حماية البيئة، حيث أسفرت تلك الجهود عن إيجاد حلول تساعد على حماية المناخ، والتخفيف من

حجم انبعاثات الغازات السامة، وتخفيض متوسط درجات حرارة الأرض، واتجهت جهود المجتمع الدولي نحو صياغة آليات قانونية دولية لمواجهة آثار التغير المناخي، والتي قادتها الأمم المتحدة التي تعتبر أهم منظمة تعمل في مجال حماية المناخ ويرجع ذلك للطابع العالمي لهذه المشكلة، والذي يوجب توافر امكانيات فنية وقانونية قد لا تتوفر إلا لهذا النوع من المنظمات.

وكانت بداية حماية المناخ على الصعيد الدولي عن طريق المنظمات الدولية وبالتحديد في عام 1988، عندما قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة (GIEC) وبالتعاون مع منظمة الأرصاد الجوية (OMM) بإنشاء الهيئة الحكومية لخبراء المناخ، التي فوضها العالم وأناط بها دراسة ظاهرة تغير المناخ. ووفقا للتقارير الصادرة عن هذه الهيئة، التي بينت حالة مناخ الأرض، صادقت الدول على اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغير المناخ سنة 1992، تلاها بروتوكول كيوتو لعام 1997، ثم اتفاقية باريس للمناخ عام 2015، ومن ثم دعم كل الجهود الدولية للحفاظ على الأمن البيئي العالمي.

أولاً: التغير المناخي: مفهوم واحد تعاريف متعددة

تعتبر تقلبات الطقس وتغيرات الحرارة أمراً طبيعياً مع اختلاف الفصول، لكن حين تزيد حدة هذه التغيرات وتصبح غير اعتيادية وتتداخل الفصول لمدة طويلة تسمى هذه الظاهرة بالتغير المناخي. وقد تعدد الأسماء والمصطلحات التي تعبر عن هذه الظاهرة في مختلف المراجع ووسائل الإعلام، إلا أنها تحمل نفس المدلول (ارتفاع حرارة الأرض، الهوية الحرارية، الاحتباس الحراري، الدفء العالمي، مفعول الدفئة). وتعد قضية التغير المناخي أحد أبرز القضايا المتداولة على الساحة الدولية، والتي تشكل تحدياً يواجه البشرية جمعاء؛ حيث أصبح تداول هذه الظاهرة شاملاً لكل المجالات الحيوية، ولم يعد مقتصرًا على المجال العلمي الايكولوجي والبيولوجي فقط، بل أصبحت كل الدول المتقدمة منها والمتخلفة مهمة بها، وذلك لأبعادها الخطيرة وتأثيرها على شتى المجالات، ولقد أخذ موضوع التغيرات المناخية حيزاً مهماً في التداول منذ نهاية القرن التاسع عشر، بعد أن أكد باحثون وعلماء في مجال علم المناخ والأرض أن مناخ الأرض في تغير مستمر، وبطريقة سيكون لها آثار مستقبلية سلبية على البشرية ونمط حياتها، وعليه بدأ الاهتمام الأكاديمي بهذه الظاهرة وقُدمت لها تعاريف عديدة منها ما هو بسيط ومنها ما هو تقني علمي، غير أنه وجب التأكيد على أنه لا يجد اتفاق على تعريف واحد لمصطلح تغير المناخ¹.

وتعد ظاهرة تغير المناخ من الظواهر الخطيرة التي أصبحت تشكل مصدر قلق للعلماء في مختلف أنحاء العالم، بالإضافة إلى ذلك فإن كل المؤشرات والقياسات التي تم رصدها تشير إلى أن ظاهرة تغير المناخ يمكن أن تُعزى إلى زيادة نسبة الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري، والتي تعتبر أساسا ناتجة عن الأنشطة البشرية المتزايدة، وخاصة تلك الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري (الفحم، البترول، الغاز) إلى جانب إزالة الغابات الاستوائية². وتشير ظاهرة التغير المناخي كذلك إلى تلك التغيرات الموسمية التي تجري على مدار فترة زمنية طويلة، وتتعلق بالتراكم المتزايد لغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، ويعرف تغير المناخ بشكل عام على أنه ذلك التغير المؤثر وطويل المدى في معدل الطقس الذي يحدث لمنطقة معينة، حيث أن معدل حالة الطقس يشمل معدل تساقط الأمطار ومعدل درجات الحرارة، إضافة إلى حالة الرياح...³.

أما خبراء فريق "اللجنة الدولية للتغيرات المناخية للأمم المتحدة" (IPCC) فيقدمون تعريفا يعتبر أن التغيرات المناخية هي كل أشكال التغيرات التي يعبر عنها بوصف احصائي، والتي من الممكن أن تستمر لعقود متتالية، وتشمل هذه التحولات كل تغير سببه التقلبات الطبيعية أو الأنشطة البشرية⁴، ويشير هذا التعريف إلى التغيرات التي تم رصدها عن طريق بحوث إحصائية والتعبير عنها من خلال الإحصاءات، ولا يمكن رصدها بالعين المجردة كما أشار أن أسبابها تتنوع بين طبيعية وبشرية.

وتعرف المنطقة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) تغير المناخ بأنه "تغيرات طويلة الأجل في متوسط الظروف الجوية"، ويرى خبراء النظام العالمي لمراقبة المناخ (GCOS) أن تغير المناخ يعني "جميع التغيرات في نظام المناخ بما في ذلك دوافع التغير والتغيرات نفسها وآثارها"، كما يعرف التغير المناخي بأنه "اختلاف في الظروف المناخية المعتادة كدرجة الحرارة أو سقوط النيازك الكبيرة، ومؤخرا بسبب نشاطات الإنسان المختلفة"⁵.

وتعرف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في فقراتها الأولى التغيرات المناخية على أنها: "تلك التغيرات التي تعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يُفضي إلى تغير في الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، وعلى فترات زمنية ممتدة"⁶. يعتبر هذا التعريف أن النشاط البشري أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى التغير المناخي كما أنه يفرق بين التغير المناخي والتقلب الطبيعي للمناخ. وحسب الاتفاقية المذكورة فإن المناخ طوال تاريخ الأرض يعرف حالة تغير مستمرة، إلا أن معظم التغيرات التي يعرفها لا يمكن ملاحظتها على المستوى البشري، نظرا لحدوثها

على نطاقات زمنية فلكية أو جيولوجية بطيئة لغاية، وهو الاستخدام الذي اعتمدته اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ⁷.

ويعتبر الغلاف الجوي للكرة الأرضية الذي يحبس الأشعة الحرارية للشمس (الأشعة تحت الحمراء غير المرئية) منطلق التغير المناخي، وكمية الحرارة الناتجة عن احتباس الأشعة الحرارية تعتمد على معدلات غازات الاحتباس الحراري التي من أهمها أكسيد الكربون بدرجة أولى، الميثان وأكسيد النيتروجين وأكسيد الكبريت ومركبات الكربون الفلورية الكلورية، فهذه الغازات تعمل على كتم وحجز الانعكاسات الاشعاعية للطاقة الشمسية وما تحمله من نواتج عند ارتدادها إلى الفضاء الخارجي بعد اصطدامها بسطح الأرض مما يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض⁸. فهناك علاقة طردية بين زيادة الغازات في الغلاف الجوي وزيادة الاحتباس الحراري، وهو ما يؤدي إلى زيادة حرارة الكرة الأرضية، وللغازات المذكورة سلفا قدرة كبيرة جدا على الاحتفاظ بالحرارة؛ ويمثل الميثان نحو 20 % من انبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم وهو أقوى بأكثر من 25 مرة من ثاني أكسيد الكربون في حبس الحرارة في الغلاف الجوي.

وعليه فزيادة غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي الناتجة عن انبعاثات استخدامات الوقود الأحفوري المتعددة تؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، حيث ارتفعت درجة حرارة الكوكب بمقدار 1.2 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، كما يتوقع العلماء ارتفاع درجة حرارة الأرض بحلول منتصف القرن الحادي والعشرين بمقدار 1.5 إلى 4.5 درجة مئوية، مما سيؤدي إلى ارتفاع منسوب مياه البحر بمقدار نصف إلى 2 متر⁹.

ويعتبر تغير المناخ الآن حقيقة ثابتة علميا رغم أنه ليس من السهل التنبؤ بالأثر الناتج لانبعاثات الغازات الدفيئة، وهناك الكثير من عدم اليقين فيما يتعلق بالقدرة التنبؤية لعلوم المناخ، حيث سيمثل تغير المناخ على المدى الطويل تهديدا للتنمية البشرية.

ثانيا: دور المنظمات الدولية في مواجهة التغير المناخي

أدت المنظمات الدولية دورا مهما على الصعيد الدولي للوصول إلى حلول فعالة لإيجاد الحل الأمثل للحد من آثار هذه الظاهرة أو حتى كيفية التكيف الحتمي الذي فرضته، وفي هذا الشأن سوف نفصل في عرض أهم الجهود التي بذلتها المنظمات الدولية في مواجهة هذه الظاهرة.

1. دور الأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي:

تقوم منظمة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية الأهم والأكثر تأثيرا والتي تضم 193 دولة بتمثيل المجتمع الدولي وتنسيق جهوده بغرض بلورة نهج شامل ومتناسك، يمكنها من تقديم الدعم اللازم للمفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق دولي ملزم وفعال لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، وكذا السعي إلى إيجاد آلية دولية لتنفيذ الاتفاقيات التي يتوصل إليها أعضاء المنظمة، وهو ما يعطي أهمية لدور هذه المنظمة في مجال حماية المناخ من خلال دور أجهزتها في مواجهة التغير المناخي.

أ - دور الجمعية العامة للأمم المتحدة: غالبا ما تكون توصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة غير ملزمة بشأن القضايا الدولية، إلا أنها لم تدخر أي مجهودات في اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وهي الإجراءات التي كان لها بالغ الأثر في حياة الملايين حول العالم، وترجع جهود الجمعية العامة في حماية المناخ إلى بداية سبعينات القرن الماضي، حيث عقدت مؤتمرا دوليا بالسويد سنة 1982، عن علاقة الإنسان بالبيئة تحت شعار "نحن لا نملك إلا أرضا واحدة"، والذي حضره ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ووفود رسمية تمثل 113 دولة وممثلون عن العديد من المنظمات غير الحكومية، وبعد هذا المؤتمر من أهم اللقاءات الدولية التي اهتمت بموضوع البيئة وحمايتها والحفاظ على مواردها الطبيعية، كما وضع أولى أسس بناء القانون الدولي للبيئة، بالرغم من أنه لم يتمكن من إبرام اتفاقيات دولية ملزمة¹⁰.

وفي ديسمبر 1988 أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم 53/43 والذي حمل عنوان "حماية المناخ العالمي من أجل أجيال الحاضر والمستقبل"، والذي أكد على أن تغير المناخ هو اهتمام مشترك للإنسانية، وحثت من خلاله الحكومات والتنظيمات الدولية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات العلمية على إيجاد حلول لمشاكل تغير المناخ، عن طريق تنفيذ وتعزيز برامج وأبحاث تعاونية محددة ذات اتجاه عملي، سعيا إلى زيادة فهم جميع مصادر تغير المناخ وأسبابه، وجاء في ديباجة القرار المذكور أن الجمعية العامة يساورها القلق بسبب بعض النشاطات البشرية التي تعتبر أحد أهم الأسباب المساهمة في تغير أنماط المناخ العالمي، مما يهدد الأجيال الحاضرة والمقبلة، بما يمكن أن يكون له عواقب واجتماعية واقتصادية بالغة.

وفي ديسمبر 1990 أشار قرار الجمعية العامة رقم 212/45 إلى أن النسبة الأكبر من الانبعاثات الملوثة للبيئة والغلاف الجوي مصدره البلدان الصناعية المتقدمة، وأكدت على أن تلك الدول

هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الرئيسية في مكافحة هذا التلوث، وقررت إنشاء "لجنة التفاوض الحكومية الدولية" لوضع اتفاقية إطارية متعلقة بتغير المناخ بعد عقدها لأربع اجتماعات عام 1991 واجتماعين عام 1992، وانتهت إلى صياغة مشروع الاتفاقية الذي اعتمد في 9 ماي 1992، كما أشارت الجمعية العامة إلى أهمية المشاركة النشطة للبلدان النامية، والحاجة إلى التعاون معها ومساعدتها في مجال البحوث والتدابير التي لها علاقة بالمناخ، ومن أجل أن تكون الدول النامية قادرة على المساهمة بفعالية وبشكل كامل في عملية المفاوضات المتعلقة بإعداد اتفاقية إطارية بشأن تغير المناخ، قررت الجمعية العامة بموجب الفقرة 10 من القرار انشاء صندوق تبرعات خاص يديره رئيس الأمانة المخصصة تحت إشراف الأمين العام للأمم المتحدة.

هذا وقد أصدرت الجمعية العامة قرارات عديدة تهدف إلى الحد من التأثيرات الناجمة عن تغير مناخي ومنها القرار 200/66، التي أكدت في ديباجته على السعي إلى تكون الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي مثبتة عند مستوى يحول يمنع الإنسان من التدخل في نظام المناخ بشكل خطير. وقررت في ديباجة قرارها رقم 258/57 بأن تأخذ في اعتبارها إعلان "دهلي" الوزاري بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية في دورتها الثامنة، كما شددت في قرارها رقم 258/57 بشأن المؤتمر العالمي المعني بتغير المناخ على مدى أهمية مشاركة واسعة من جانب الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والوطنية والأوساط العلمية والقطاع الخاص وممثلي المجتمع المدني.

ب - دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي: يختص هذا المجلس بتنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وما يرتبط بها من نشاطات تهتم بها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة واللجان الفنية ذات الصلة، ويعد هذا المجلس أحد الأجهزة الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة، ويتألف من 54 دولة عضوا تنتخبهم الجمعية العامة للأمم المتحدة لفترات متداخلة مدة كل منها ثلاث سنوات.

وقد تم إدراج مشكلة التغير المناخي ضمن برامج المجلس لأول مرة عام 2008، حيث اتخذ المجلس قرارا (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2008/36 (E2008/INF/2/Add.1)) ينص على ضرورة إشراك جميع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في تقديم المساعدات أثناء الكوارث التي تعتبر حالات طارئة ناتجة عن تغير المناخ، كما شجع المجلس الأعضاء، و المنظمات ذات الصلة، على

المساهمة في دعم عمليات التكيف مع تأثيرات المناخ، ووضع إنذار مبكر من شأنه التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ إلى أدنى المستويات.

كما شدد المجلس في قراره السالف الذكر على أنه يجب على الأمم المتحدة بذل كافة الجهود الممكنة الهادفة إلى تعزيز معارف وقدرات الدول النامية، وذلك من خلال نقل الخبرات الفنية والتكنولوجية لمساعدتها على مجابهة الآثار السلبية لتغير المناخ، كما رحب المجلس بالقرارات التي اتخذت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2007 ولا سيما خطة عمل "بالي"، وشجع الدول الأعضاء والقطاع غير الحكومي وغيرها من الهيئات ذات الصلة على أن تقدم مساهماتها في مجالات التمويل الإنسانية، وذلك كوسيلة لكفالة موارد إضافية في الوقت المناسب لسد الاحتياجات الإنسانية، وأن تكون هذه المساهمات مستمرة ومتاحة كلما أمكن ذلك لعدة سنوات قادمة لمواجهة التحديات الإنسانية العالمية الناتجة عن التغيرات المناخية.

ج - دور برامج الأمم المتحدة: كثفت الأمم المتحدة من مجهوداتها لمواجهة ظاهرة التغير المناخي، ولم تكف بالأدوار التي قامت بها أجهزتها، حيث امتدت تلك الجهود إلى برامج المنظمة التي أدت دورا مهما في مواجهة التغير المناخي، والتي من أبرزها "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" و"البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة".

- مساهمة "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (UNEP) (United Nations Environment Programme): برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) هو جهاز البيئة الرئيسي في منظومة الأمم المتحدة وهو أول مؤسسة دولية تم إنشاؤها في المجال البيئي، تم تأسيسه في 5 جويلية 1972، نتيجة لمؤتمر "ستوكهولم" لعام 1972 والذي تمحور حول الشأن البيئي العالمي، وتعزيز قدرات الدول النامية، ودعمهم لإدماج تدابير التصدي في عملياتهم الإنمائية الوطنية، وتقوية قدرتهم للتأقلم مع آثاره ومساعدتهم في تنفيذ السياسات والممارسات السليمة بيئيا.

وقد كان ساهم البرنامج بشكل مهم في تطوير الاتفاقيات البيئية الدولية وتدعيم العلوم والمعلومات البيئية، كما كان له دور مهم في العمل على تطوير السياسة البيئية وتنفيذها مع الدول والمؤسسات الإقليمية وذلك بالشراكة مع المنظمات البيئية غير الحكومية، كما أن له مساهمات مالية وتنفيذية في المشاريع الإنمائية البيئية، إضافة إلى وضع المبادئ التوجيهية والمعاهدات بشأن قضايا مثل التجارة الدولية في المواد الكيميائية التي يحتمل أن تكون ضارة، وتلوث الهواء العابر للحدود وتلوث الممرات

المائية الدولية، وساهم أيضا بالاشتراك مع "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية" في إنشاء "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ" (IPCC) عام 1988.

كما أصدر عن البرنامج تقارير تقييمية عديدة منذ سنة 2014، وكان أول تقرير تقييمي في الدورة 20 لمؤتمر الأطراف (COP20) في "ليما" سنة 2014، الذي جاء استجابة لطلبات أطراف "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية"، وكان آخر تقرير له هو تقرير فجوة التكيف لعام 2020، الذي خلص إلى أنه بالرغم من التقدم الذي أحرزته الدول في مجال التكيف مع تأثيرات المناخ، ما زالت هناك فجوات ضخمة في تمويل البلدان النامية للوصول بمشاريع التكيف إلى مرحلة توفير حماية حقيقية من تأثيرات المناخ¹¹.

- مساهمة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" (UNDP) United Nations Development Programme: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو هيئة تنمية عالمية تابعة للأمم المتحدة تأسس سنة 1965، ويعمل كمجلس تنفيذي تابع للجمعية العامة، ممول من طرف الدول الأعضاء، ويهتم أساسا بمجال التنمية المستدامة من خلال العمل على مساعدة الدول لبناء قدراتها، إضافة إلى التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في مجال التنمية. وفي مجال معالجة التغير المناخي، يقوم البرنامج بدور أساسي في تسهيل الإجراءات الجماعية الرامية إلى الحد من تأثيرات التغيرات المناخية وإدارة التنمية المستدامة عن طريق دعم الحكومات والتنسيق بينها، وإشراك المنظمات غير الحكومية ومراكز البحوث في مساعدة الدول في إعداد البرامج والتشريعات الداخلية اللازمة لمعالجة والتخفيف من آثار التغير المناخي أو التكيف معها، كما يتعاون مع "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" في العديد من البرامج التي من بينها "برنامج تغير المناخ والتنمية"، و"الشراكة المتعلقة بتغير المناخ والفقير"، و"المركز المعني بالفقير والبيئة"، وكذا حث الدول على التعاون في تنفيذ خطة عمل "بالي" الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات من إدماج المناخ في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية¹².

2. دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة التغير المناخي:

يمكن القول أن مواجهة التغيرات المناخية قضية مشتركة لجميع الدول، وبالتالي ينبغي العمل في إطار منظمة دولية واحدة أو من خلال عدة منظمات دولية متخصصة بهدف تقييم الآثار البيئية والاستفادة من التكنولوجيا اللازمة لحماية البيئة، والتي تستطيع التأثير في سلوك الدول، ومن هذه المنظمات "منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، المنظمة الدولية البحرية (IMO) و"منظمة الصحة العالمية" (WHO).

١ - دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC): خلال عقد المؤتمر العالمي العاشر للأرصاد الجوية عام 1987 دعا كل من الأمين العام للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) الدول والحكومات الى التشاور من أجل انشاء آلية حكومية مخصصة لإجراء تقييمات علمية منتظمة للآثار المحتملة لتغير المناخ، وأسفرت المشاورات عن تأسيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) عام 1988، وهي الهيئة التي كانت مهمتها تقديم تقديرات شاملة عن التغيرات المناخية وأسبابها وتأثيراتها المحتملة واستراتيجيات التصدي لها، وقد أعدت الهيئة منذ نشأتها خمس تقارير للتقييم.

وبمراجعة مختلف التقارير التي أصدرتها الهيئة، نجد أنها قد أكدت على أن السبب الرئيسي للتغيرات المناخية هو الأنشطة البشري، وأن مستوى الغازات الدفيئة المسببة للاحتباس الحراري في تصاعد وتزايد مستمر، ومن المحتمل تضاعف هذا المستوى لثلاثة أمثال المستوى الحالي خلال هذا القرن إذا لم تتخذ الإجراءات الفعالة لتخفيفه. ويمكن إجمال استنتاجات الهيئة المتعلقة بالتغيرات المناخية فيما يلي¹³:

- الإنسان مسؤول بنسبة 90% عن تدهور المناخ العالمي.
- أن التغيرات المناخية التي حدثت في السنوات الأخيرة ليست بسبب العوامل الطبيعية وحدها.
- تعتبر السنوات من 1995 الى 2006 أحر السنوات التي مرت على الأرض منذ بدء الرصد الجوي عام 1850.
- الارتفاع في انبعاثات الغازات الدفيئة راجع للنشاط الإنساني بالدرجة الأولى.
- استمرار ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون والغازات المكافئة له في البحار لمدة أكثر من 1000 سنة.
- تراجع قدرة الأرض والمحيطات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون.
- استمرار موجات الحر القصوى وهطول الأمطار الغزيرة بشكل متزايد ومن المحتمل أن تصبح الأعاصير الاستوائية أكثر قسوة.
- أن مخزون الغازات الدفيئة الحابسة للحرارة في الجو قد تراكم بمعدلات لم يسبق لها مثيل.

ب - دور "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية" (WMO): "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية" (World Meteorological Organization)، هي هيئة دولية انبثقت عام 1950 عن "المنظمة الدولية للأرصاد الجوية" (IMO) التي تأسست عام 1873 لتيسير تبادل معلومات الطقس عن الحدود الوطنية، وفي عام 1951 أصبحت "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية" (WMO) وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وصارت صوت منظومة الأمم المتحدة بخصوص حالة وسلوك الغلاف الجوي للأرض، وتفاعله مع الأراضي والمحيطات والطقس والمناخ الناجمين عن هذا التفاعل وتوزيع الموارد المائية الناتج عن ذلك. وفي سعيها لمواجهة آثار التغير المناخي قامت "المنظمة العالمية للأرصاد الجوية" بما يلي¹⁴:

- التعاون مع الحكومات في المجالات المتعلقة بالمناخ، وذلك من خلال القيام بإنشاء قواعد بيانات خاصة بما بهدف استفاد مختلف الدول منها، وتقديم دعم تقني لإقامة أنظمة رصد جوي ومناخي، إضافة إلى تسهيل تبادل البيانات والمعلومات ذات الصلة.
- رصد كل التغيرات التي تحدث لمستوى مياه البحر والمحيطات باعتبارها أكثر الآثار السلبية لتغير المناخ المحتمل وقوعها، وتوفير معلومات حيوية من أنظمة الإنذار المبكر.
- العمل على عقد برامج تدريبية للدول النامية وتشجيعها على الأخذ بالتكنولوجيا الخاصة برصد التغيرات المناخية.
- تقوم المنظمة بدور فعال ضمن الجهود الدولية المتعلقة بمراقبة البيئة وحمايتها، حيث تدعم بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمرافق الوطنية للأرصاد الجوية عقد وتنفيذ عدد من الاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة، كما تساهم في إسداء المشورة والتقييمات العلمية للحكومات بخصوص المسائل ذات الصلة.

ج - دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO): تأسست عام 1966 ومقرها في "فيينا"، تهدف إلى تعزيز التعاون الصناعي الدولي، ودعم التنمية الصناعية في الدول النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

وترتكز المنظمة في عملها على ثلاثة مجالات رئيسية، هي تخفيف الفقر على المدى الطويل، وبناء القدرات التجارية للدول وتعزيز الطاقة البيئية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالطاقة العالمية المعاصرة، والمنظمة بصفتها واحدة من الوكالات الرائدة في مجال الطاقة تعالج مشاكل تغير المناخ من خلال خدمات متكاملة

في مجال الطاقة ذات الصلة، والتي تشمل توفير الفرص للحصول على خدمات الطاقة الحديثة للدول الفقيرة، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. وقد سعت المنظمة الى مواجهة التغيرات المناخية من خلال جهودها التالية¹⁵:

- تعمل المنظمة على دعم التنمية المستدامة من خلال السعي لتوفير الطاقة النظيفة، كما تساعد الدول على الحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري، من خلال تشجيعها الاعتماد على الصناعة الخضراء التي تعتمد على الطاقة النظيفة، وما يصحب ذلك من توفر فرص لتحقيق مكاسب مادية.
- تتعاون المنظمة مع "مرفق البيئة العالمي" (GEF) Global Environment Facility (GEF) والذي يعد شريكا أساسيا في تنفيذ المشاريع المتعلقة بالحد من تغير المناخ، وحماية النظم المائية الدولية.
- تسعى المنظمة إلى توسيع الاهتمام بالطاقات المتجددة وكفاءة استخدامها، كما تعمل على تشجيع الدول لزيادة المنشآت التي تعمل بالاعتماد على الطاقات المتجددة.
- تتعاون المنظمة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 من خلال تشجيع التنمية الصناعية المستدامة، ومراقبة انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن المشاريع الصناعية ومحاولة تخفيضها عن طريق استخدام التقنيات الحديثة لعزل هذه الغازات، التي تسبب ضررا بيئيا عملا بما جاء في المادة 3/2 من "بروتوكول كيوتو"، التي نصت على ضرورة العمل على تخفيض الانبعاثات ورفع مستوى التنمية، والاستمرار في البحث لإنشاء وتطوير وتحديد وإعادة تجديد الطاقة والعزل التكنولوجي لغاز ثاني أكسيد الكربون لإيجاد تكنولوجيا سليمة بيئيا.
- تساهم في توفير التدابير اللازمة للتخفيف من التلوث الصناعي، وتقديم الدراسات والتقارير المتعلقة بتطوير أسس آلية التنمية النظيفة.
- تبذل المنظمة جهودا حثيثة فيما يتعل بمسألة التكيف مع الآثار الناجمة عن تغير المناخ في القطاع الصناعي، وبخاصة عبر اطلاعها على الموارد الطبيعية والثروات المادية ومواقع المؤسسات الصناعية، والخطر المتزايد من وقوع حوادث تؤثر على المناخ ناجمة عن الأنشطة الصناعية.

ثالثا: دور المنظمات الإقليمية في مواجهة التغير المناخي

على الرغم من تعدد وتنوع المنظمات الإقليمية المتخصصة إلا أنها تشترك جميعا في حماية البيئة والمحافظة عليها من التلوث. وقد اهتمت بقضية التغير المناخي من خلال العمل على الحد من آثار هذه الظاهرة والتكيف معها.

1. دور الاتحاد الأوروبي في مواجهة التغير المناخي:

ساهم الاتحاد الأوروبي منذ نشأته بدور مهم في مواجهة ظاهرة التغير المناخي، حيث قام بدور محوري في المفاوضات الدولية التي انبثقت عنها "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" لعام 1992، فقد حث الدول الأعضاء فيه على القيام بدور فعال في المفاوضات الرامية نحو صياغة اتفاق قانوني دولي نهائي وملزم بشأن حماية المناخ، كما قام الاتحاد بالتصديق على "الاتفاقية الإطارية" و "بروتوكول كيوتو"، وأنشأ نظاما قانونيا لبحار الدول الأوروبية في الكربون وفقا لأحكام "بروتوكول كيوتو" الملحق ب"اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" لعام 1997. ونظرا لأن الاتحاد الأوروبي يعد أبرز ملوثي البيئة بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، إذ يصدر عنه حوالي 12% من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري في العالم، فقد تبنى الاتحاد سياسة صارمة تهدف الى التصدي لظاهرة التغير المناخي من خلال اتخاذ الإجراءات التالية¹⁶:

- العمل على تحقيق جودة البيئة والمحافظة على صحة الإنسان.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والسعي لإيجاد حلول للمشاكل البيئية وكذا المتعلقة بالمناخ.
- التشجيع على الاستثمار في المصادر البديلة والمستدامة للطاقة في إطار السياسات الخضراء.
- سن قوانين عقابية ورقابية للحد من ظاهره التلوث، وخاصة التلوث الهوائي الذي يؤثر على المناخ.
- الضغط على الدول الصناعية الكبرى من أجل التخفيف من الانبعاثات الغازية والاعتماد على المعايير البيئية.
- العمل على الحد من انبعاثات محطات الطاقة، وخفض استخدام "الكلوروفلوروكربون" لمنع إحداث أضرار بطبقة الأوزون.

هذا وقد اتخذ الاتحاد موقفا متقدما نوعا ما عن باقي المواقف الدولية في المؤتمرات التي عقدت لاتخاذ إجراءات دولية لمعالجة تغير المناخ، في اتخاذ تعهدات ملزمة بخفض انبعاثات الغازات الدفينة من خلال تنفيذ الالتزامات بخفض الانبعاثات الغازية وفقا للنسب المفروضة عليه، رغم أن عددا من دول الاتحاد لازالت تعاني من مخاطر اقتصادية غير مسبقة، بسبب الأزمة المالية العالمية لعام 2008، نظرا لإدراك الدول الأعضاء في الاتحاد للتهديدات والمخاطر الناجمة عن تغير المناخ.

من جهة أخرى اعتمد الاتحاد عدة برامج لمواجهة التغير المناخي، ففي عام 2000 تم إطلاق برنامج "مكافحة تغير المناخ" الذي على عدد من التوجيهات الأوروبية المتعلقة بتطوير إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، واستخدام الوقود المنتج من هذه الطاقة في وسائل النقل وتحسين استخدام البيانات وغيرها من التوجيهات، وتم إعادة تفعيل هذه البرامج في عام 2005، بوضع أسس جديدة للاستراتيجية الأوروبية لتغير المناخ، كونه لم يحقق الفاعلية المطلوبة، كما أطلق الاتحاد برنامجا آخر عام 2007 لدعم البلدان النامية الأكثر عرضة للتغير المناخي، كما قام بتقديم تمويل لها بقيمة 300 مليون يورو لمواجهة التحديات البيئية¹⁷.

وفي عام 2010 أطلق الاتحاد الأوروبي برنامج "رصد كوكب الأرض" الذي دخل حيز النفاذ في الفترة ما بين 2011 و2012، وذلك بهدف تطوير نظام استخدام وتبادل المعلومات البيئية والبيانات المتعلقة بكوكب الأرض، وضمان النفاذ المباشر لكافة المعلومات التي تجمعها الهيئات التابعة للبرنامج، وما تنص عليه أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتغير المناخي، وكذا تعزيز سوق العمل بدول الاتحاد الأوروبي من خلال توفير فرص عمل جديدة في مجال الرصد البيئي. وفي عام 2012 قام الاتحاد بتدشين برنامج "مراقبة الانبعاثات الغازية" الذي يهدف الى فرض ضريبة بيئية على الانبعاثات الغازية الصادرة عن الطائرات التي تسير رحلاتها من المطارات الأوروبية وإليها، ويشمل هذا البرنامج كل شركات الطيران الأوروبية، كما يوجب إصدار تراخيص الطيران في إطار البرنامج للمساهمة في الحد من التلوث الناتج عن محركات الطيران.

فضلا عن ذلك فقد سعى الاتحاد الأوروبي الى إيجاد اتفاق دولي ملزم وشامل يتصدى لمشكلة تغير المناخ لما بعد عام 2012 وألا يكتفي بالاتفاقيات غير الملزمة الصادرة عن مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية الإطارية لعام 1992، مثل مؤتمر كوبنهاجن لعام 2009 ومؤتمر كانون لعام 2010، وأشار الاتحاد الى أن الاتفاق الذي يتطلع اليه يجب أن يهدف الى الحفاظ على ارتفاع درجة حرارة الأرض دون

درجتين مئويتين، وأن تستقر الغازات الدفينة المنبعثة بحلول عام 2020 وتنخفض نسبتها الى حوالي 50% وأن تتجاوز المناقشات الدولية مرحله الشعارات وتتخذ الدول التزامات ملموسة تخفض انبعاثات الغازات الدفينة، وهذا ما تحقق الى حد ما في ديسمبر 2015 حيث تبنت أكثر من 195 دولة "اتفاق باريس للمناخ" الذي يعد خطوة هامة على طريق مكافحة التغير المناخي¹⁸.

2. دور الاتحاد الإفريقي في مواجهة التغير المناخي:

ما من شك أن القارة الإفريقية كغيرها من مناطق العالم، تسعى جاهدة للتصدي لمشكلة تغير المناخ، خاصة وأن التقارير العلمية الصادرة حديثا تشير الى أن القارة الإفريقية ستكون أكثر عرضة لمخاطر تغير المناخ عن باقي مناطق العالم، نظرا لضعف المنطقة إزاء هذا التحدي البيئي، الأمر الذي حدا بالاتحاد الإفريقي الى بذل مزيد من الجهود لحماية دول القارة، خاصة الفقيرة منها، من مشاكل تغير المناخ، ففي يناير 2008 حث الاتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة الدول الإفريقية والجماعات الاقتصادية والإقليمية، والقطاعات الخاصة والمجتمع المدني، لمراعاة اعتبارات تغير المناخ في الخطط والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية على المستويين الوطني والإقليمي، وفي أبريل 2008 تم وضع برنامج أطلق عليه "تسخير المناخ لتحقيق التنمية في إفريقيا"، بهدف التشجيع على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة، وتعزيز قدرات المؤسسات والجهات المعنية بالتغير المناخي، على تحسين نوعية البيانات المناخية، المراقبة والخدمات الإعلامية، وممارسة إدارة المخاطر في القطاعات سريعة التأثر بالتقلبات المناخية، كما يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق نتائج رئيسية هي: إتاحة المعلومات المتعلقة بالمناخ على نطاق واسع وعرضها ونشرها، والتحليل الجيد لعملية دعم اتخاذ القرارات والممارسات الإدارية، واتخاذ قرارات مدروسة، والقيام بالتوعية اللازمة، وتعميم المعلومات المناخية في خطط التنمية، مع تنفيذ ممارسات تجريبية للتكيف مع تغير المناخ¹⁹.

وفي عام 2008 رحب الاجتماع السنوي المشترك لمؤتمر "الاتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية"، و"مؤتمر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا لوزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية" بإنشاء مركز السياسات الإفريقية بشأن تغير المناخ، مع دعمه ومساندته ماليا وإجرائيا، بهدف توجيه السياسات العامة في الدول الأعضاء لمكافحة مشكلة تغير المناخ، وفي عام 2009 وافقت القمة العادية الثالثة عشر للاتحاد الإفريقي على إنشاء مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ، والذي يضم الجزائر وجمهورية الكونغو وإثيوبيا وكينيا وموزمبيق ونيجيريا وأوغندا، وحثت القمة رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على

اتباع نهج موحد بشأن تغير المناخ، كما وافقت القمة على انضمام الاتحاد الإفريقي إلى "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ" و"بروتوكول كيوتو".

فضلا عن ذلك فقد أعلنت مفوضية الاتحاد الإفريقي عن عزمها تنفيذ المقررات المتعلقة بتغير المناخ، والتي اعتمدت في مؤتمر القمة الإفريقي المنعقد في يناير 2010 والمتمثلة فيما يلي²⁰:

- وضع استراتيجية بشأن تغير المناخ للترويج والتوعية بشأن موقف إفريقيا من بنود جدول الأعمال الرئيسية.
- توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء دول وحكومات إفريقيا بشأن تغير المناخ لزيادة التمثيل الإفريقي.
- توفير الدعم الكامل للمفاوضين أثناء المفاوضات.
- تقديم الدول الأعضاء لمذكرات أحادية لاتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ تدعم اتفاق كوبنهاجن بشأن تغير المناخ.
- إقامة هيكل تفاوضي واحد على المستوى الوزاري ومستوى الوزراء ليحل محل آلية التنسيق الحالية.
- يقوم رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بجميع الأنشطة اللازمة لتسجيل الاتحاد بوصفه طرفا واحدا يتقاضى نيابة عن جميع الدول الأعضاء فيه.

ويلاحظ أن مقررات الاتحاد الإفريقي السابقة تتمحور جميعها حول وضع آلية إفريقية ذات أثر فعال في المفاوضات الدولية الجارية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو إلى اتفاق دولي نهائي ملزم، من ناحية أخرى، قام الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بتنفيذ العديد من البرامج التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والتصدي لظاهرة التغير المناخي والتي من أبرزها²¹:

- البرنامج الإفريقي لرصد البيئة التابع لمفوضية الاتحاد الإفريقي والذي بدأ عمله عام 2007 ويختص بتقديم خدمات إعلامية تنفيذية على الصعيد الإقليمي لدعم وتحسين عملية صنع القرار في مجال الإدارة البيئية.

- مبادرة السور الأخضر العظيم للصحراء الكبرى، وهي إحدى الإجراءات ذات الأولوية في إطار الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي بشأن تغير المناخ، وتهدف إلى تحفيز وتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر في الجانبين الشمالي والجنوبي للصحراء الكبرى، وقد بدأ هذا البرنامج كمبادرة لغرس الأشجار وتطوير عملية الترويج للإدارة المستدامة للأراضي.

- برنامج الحد من الكوارث، الذي يهدف إلى توسيع نطاق الإجراءات المتخذة على جميع المستويات للحد من مخاطر الكوارث، وبناء قدرات الدول والمجتمعات الإفريقية لمواجهتها، وقد تبني البرنامج استراتيجية إقليمية للحد من مخاطر الكوارث في خطط التنمية، بالإضافة إلى مناقشة لبرامج عمل إفريقيا للفترة 2005 إلى 2010.

كما قام الاتحاد بجهود حثيثة للتوصل إلى صك قانوني دولي يكفل حماية المناخ بعد انتهاء العمل بروتوكول كيوتو وذلك من خلال الإجراءات التالية²²:

- وضع استراتيجية اتصال بشأن تغير المناخ تعنى بتوضيح موقف إفريقيا بشأن صك دولي يخلف بروتوكول كيوتو.

- توسيع نطاق العضوية في مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بشأن تغير المناخ بغية زيادة نطاق التمثيل.

- توفير الدعم الفني والتقني والمعلومات للمفاوضين الأفارقة أثناء مؤتمرات أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو وذلك بالاستعانة بخبراء في تقديم هذا الدعم.

الخاتمة:

بالرغم من أن العديد من المنظمات الدولية والإقليمية التي تم التطرق إليها قد سعت من خلال الاتفاقيات والقرارات والإعلانات إلى إيجاد آليات للتعامل مع قضية تغير المناخ، ووضع آلية مشتركة ومترابطة بين جميع هذه المنظمات تهدف إلى مواجهة ظاهرة التغير المناخي والحد من آثارها، إلا أن كل ما توصلت إليه من اتفاقيات وقرارات لازال حبرا على ورق، فكثير من تلك الاتفاقيات وعلى رأسها بروتوكول كيوتو حتى الآن لم تدخل حيز التنفيذ، بل وتم استخلافها باتفاق باريس لعام 2015 الذي ينزع كل التزام قانوني عن الدول المتقدمة بتخفيف انبعاثاتها، ويعوضه بما يعرف بالمساهمات الوطنية، والتي تساهم فيها حتى الدول العربية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن تضارب المصالح بين الدول النامية والدول

المتقدمة، وحتى فيما بين الدول النامية وخاصة الدول النفطية منها، قد أثر على اتخاذ موقف موحد تجاه قضيه المناخ، والبعض الآخر منها خاصة الدول المتقدمة لم تعط حتى الآن الأهمية المطلوبة لمواجهة هذه الظاهرة البيئية الخطيرة، أو تجاهلتها عمدا لأنها ترى أن الالتزام بتدابير مواجهة هذه الظاهرة سوف يؤثر على التنمية الاقتصادية لديها، خاصة الدول الاقتصادية الكبرى منها.

وبناء على ما تقدم فإن هذه الدراسة خلصت لجملة نتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تشكل التغيرات المناخية أكبر تحدي عالمي تواجهه البشرية في القرن الحادي والعشرين.
- ضرورة التزام الدول الصناعية المتقدمة الأطراف في اتفاقية باريس للمناخ عام 2015 على تنفيذ التعهدات الملقاة على عاتقها، خاصة فيما يتعلق بخفض انبعاثات الغازات الدفينة.
- تقديم الدعم المالي والتكنولوجي من طرف الدول المتقدمة للدول النامية من أجل مساعدتها للتصدي لآثار التغيرات المناخية.

ومن أجل تفعيل آليات مكافحة ظاهرة التغير المناخي يمكن تقديم التوصيات التالية:

- الالتزام بالشفافية والرقابة الدائمة على نسبة انبعاث الغازات الملوثة للبيئة.
- توظيف التعاون الدولي بوضع الحماية الدولية للمناخ كأولوية بعيدا عن المصالح الذاتية للدول.
- دعوة الدول على الانضمام والالتزام الكامل والتام بأحكام اتفاقيات المناخ.
- على الدول اللجوء إلى التكنولوجيا الصديقة للبيئة.
- العمل على إنشاء صناديق خاصة بدعم وحماية المناخ.
- تطوير التشريعات الوطنية بما يتناسب مع أحكام ونصوص الاتفاقيات الدولية لأجل حماية فعالة للمناخ.
- المساءلة الدولية عن الانتهاكات البيئية للمناخ ضرورة ملحة.

الهوامش:

¹ - فتحي معيفي، " تأثير التغير المناخي على الموارد المائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص 438.

² - سيد علي صلاب، " الحماية الدولية لحقوق الشعوب الأصلية من تغير المناخ". أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة سطيف-كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2020، ص 31.

- ³ - أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي". رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة بسكرة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 60.
- ⁴ - اللجنة الدولية للتغيرات المناخية، "تغير المناخ 2007: التقرير التجميعي". سويسرا: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2007.
- ⁵ - حنين العقاد، تغير المناخ أسبابه وآثاره. فلسطين: مركز العمل التنموي، 2009، ص 04.
- ⁶ - الأمم المتحدة، "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ". نيويورك: الأمم المتحدة، 1992، ص 03.
- ⁷ - طارق راشدي، "قراءة في مسيرة منظمة الأمم المتحدة في التصدي لمشكلة التغير المناخي خلال الفترة 1972-2018"، مجلة تنمية الموارد البشرية، المجلد 15، العدد 03، نوفمبر 2020، ص 199.
- ⁸ - منى طواهرية، "التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 01، 2022، ص 352.
- ⁹ - مقدم عبرات، عبد القادر بلخضر، "الطاقة وتلوث البيئة والمشاكل البيئية العالمية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 07، العدد 07، 2007، ص 48.
- ¹⁰ - صالح محمد بدر الدين، الالتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث على ضوء قواعد القانون الدولي للبيئة وقرارات وتوصيات المنظمات الدولية. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 46.
- ¹¹ - وافية قردانيز، "الحماية الدولية للبيئة من التغيرات المناخية". أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة الجزائر- كلية الحقوق، 2021/2022، ص 86-87.
- ¹² - عدنان مفتاح عمر الكيش، "التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي". رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة عين شمس- كلية الحقوق، 2013، ص 337-338.
- ¹³ - عبد الحكيم ميهوبي، التغيرات المناخية: الأسباب- المخاطر ومستقبل البيئة العالمي. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011، ص 72.
- ¹⁴ - بلقاسم بريشي، "الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري". أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجزائر: جامعة سيدي بلعباس- كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2018، ص 175.
- ¹⁵ - راجع: منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مجلس التنمية الصناعية الدورة (38/14)، نوفمبر 2010، ص 3.

- ¹⁶ - مُجّد عادل عساكر، القانون الدولي البيئي: تغير المناخ التحديات والمواجهة- دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبروتوكول كيوتو. الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2013، ص 705.
- ¹⁷ - وافية قردانيز، مرجع سابق. ص ص 131-132.
- ¹⁸ - بلقاسم بريشي، مرجع سابق. ص 203.
- ¹⁹ - راجع: مفوضية الاتحاد الإفريقي، تقرير "تغير المناخ والتنمية في إفريقيا"، اجتماع لجنة الخبراء المشتركة لمؤتمر الاتحاد الإفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، الاجتماع التاسع والعشرون، مالاوي، مارس 2010، وثيقة رقم E/ECA/COE/29/5، ص 2.
- ²⁰ - المرجع نفسه، ص ص 10-11.
- ²¹ - بلقاسم بريشي، مرجع سابق. ص 21.
- ²² - مفوضية الاتحاد الإفريقي، تقرير "تغير المناخ والتنمية في إفريقيا"، مرجع سابق، ص 6.